

النصيحة لولاية الأمور كيفيتها وصورها وأقوال السلف فيها

إعداد :

رائد علي أبو الكاس

بسم الله الرحمن الرحيم

المناصحة بتقديم النصح له سرا

والسلف الصالح هم المصلحون الأولون ، وهم الأئمة المهتدون ، ، هم ورثة الأنبياء ، ونور لمن يمشي في الظلماء فالسير على طريقهم أمر حميد ورأي سديد ، لأنه طريق الأنبياء الذي يرضاه الله عز وجل فطريقة السلف أعلم وأسلم وأحكم.

وإن من مقتضيات البيعة النصح لولاة الأمر

قال الله تعالى: أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ (الأعراف ٦٨).

وَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الدِّينُ النَّصِيحَةُ. قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيُّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ. (رواه مسلم)

فمن الدين: النصيحة لولاة الأمر

قال ابن عبد البر -رحمه الله-: مناصحة ولاة الأمر فلم يختلف العلماء في وجوبها إذا كان السلطان يسمعها ويقبلها. (الاستذكار ٥٧٩/٨)

وقال النووي -رحمه الله-: أما النصيحة لأئمة المسلمين فمعاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وأمرهم به، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف، وإعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من حقوق المسلمين، وترك الخروج عليهم، وتألف قلوب الناس لطاعتهم، قال الخطابي -رحمه الله-: ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصدقات اليهم، وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر منهم حيف أو سوء عشرة، وأن لا يغروا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يدعى لهم بالصلاح (شرح صحيح مسلم ٢٢٧/٢).

قال أبو نعيم الأصبهاني: "من نصح الولاة والأمراء اهتدى ومن غشهم غوى واعتدى" (فضيلة العادلين ١٤٠).

وعن زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم إخلاص العمل لله ومناصحة ولاة الأمر ولزوم الجماعة فإن دعوتهم تحيط من وراءهم ومن كانت الدنيا نيته فرق الله عليه أمره

وجعل فقره بين عينيه ولم يأت من الدنيا إلا ما كتب له ومن كانت الآخرة نيته جمع الله أمره وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة.

رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي بتقديم وتأخير وروى صدره إلى قوله ليس بفقير رواه أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه بزيادة عليهما.

((صحيح) صحيح الترغيب والترهيب)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا فيرضى لكم: أن تعبدوه و لا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم ويكره لكم: قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال. (رواه مسلم)

كيفية النصيحة للولاة

فعن عياض بن غنم رضي الله عنه قال : قال رسول الله: من أراد أن ينصح لذي سلطان في أمر فلا يبده علانية ، وليأخذ بيده، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه(أخرج الإمام أحمد ورواه ابن أبي عاصم في السنة وصححه الشيخ الألباني)

وعن أسامة بن زيد-رضي الله عنهما- قال : قيل له ألا تدخل على عثمان فتكلمه ؟ فقال: أترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم؟! والله لقد كلمته فيما بيني وبينه ما دون أن أفتتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه.(رواه البخاري ومسلم واللفظ لمسلم) قال النووي رحمه الله موضحاً قصد أسامة قوله "أفتتح أمراً لا أحب أن أكون أول من افتتحه" يعني المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملأ وقال عياض : مُرَادُ أَسَامَةَ أَنَّهُ لَا يَفْتَحُ بَابَ الْمَجَاهِرَةِ بِالنَّكِيرِ عَلَى الْإِمَامِ لِمَا يَخْشَى مِنْ عَاقِبَةِ ذَلِكَ ، بَلْ يَتَلَطَّفُ بِهِ وَيُنْصَحُهُ سِرًّا فَذَلِكَ أَجْدَرُ بِالْقَبُولِ.(فتح الباري)

وقال الإمام الألباني : يعني المجاهرة بالانكار على الأمراء في الملأ لأن في الانكار جهاراً ما يخشى عاقبته، كما اتفق في الانكار عل عثمان جهاراً إذ نشأ عنه قتله . (مختصر صحيح مسلم تحقيق الألباني)

عن سعيد بن جبير-رحمه الله- قال: قال رجل لابن عباس-رضي الله عنهما-: أمر أميرى بالمعروف؟ قال: إن خفت أن يقتلك، فلا تونب الإمام، فإن كنت لا بد فاعلا فيما بينك وبينه.(رواه ابن أبي شيبه)

وعن سعيد بن جُمهَانَ قَالَ: أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى وَهُوَ مَحْجُوبُ الْبَصَرِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، قَالَ لِي: مَنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: أَنَا سَعِيدُ بْنُ جُمهَانَ، قَالَ: فَمَا فَعَلَ وَالدُّك؟ قَالَ: قُلْتُ: قَتَلْتُهُ الْأَزَارِقَةَ، قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْأَزَارِقَةَ، لَعَنَ اللَّهُ الْأَزَارِقَةَ، حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " أَنَّهُمْ كِلَابُ النَّارِ "، قَالَ: قُلْتُ: الْأَزَارِقَةُ وَحَدَهُمْ أَمْ الْخَوَارِجُ كُلُّهَا؟ قَالَ: " بَلِ الْخَوَارِجُ كُلُّهَا " . قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ السُّلْطَانَ يَطْلُمُ النَّاسَ، وَيَفْعَلُ بِهِمْ، قَالَ: فَتَنَاولَ يَدِي فَعَمَزَهَا بِيَدِهِ غَمَزَةً شَدِيدَةً ، ثُمَّ قَالَ: " وَيَحْكُ يَا ابْنَ جُمهَانَ عَلَيْكَ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، عَلَيْكَ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ يَسْمَعُ مِنْكَ، فَأَتِهِ فِي بَيْتِهِ، فَأَخْبِرْهُ بِمَا تَعْلَمُ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْكَ، وَإِلَّا فَدَعُهُ، فَإِنَّكَ لَسْتَ بِأَعْلَمَ مِنْهُ "(مسند الإمام أحمد بن حنبل)

قال شيخنا أحمد بازمول حفظه الله في كتابه القيم "السنة في ما يتعلق بولي الأمة

صور النصيحة لولي الأمر:

النصيحة لولي الأمر لها أربع صور:
 الأولى: نصيحة ولي الأمر فيما بينه وبين الناصح سراً.
 والثانية: نصيحة ولي الأمر أمام الناس علانية بحضرته مع إمكان نصحه سراً.
 والثالثة: نصيحة ولي الأمر فيما بينه وبين الناصح سراً ثم يخرج من عنده وينشرها بين الناس.
 والرابعة: الإنكار على السلطان في غيبته من خلال المجالس والمواعظ والخطب والدروس ونحوها.

هذه أربع صور سنأتي إن شاء الله تعالى على صورة صورة:

الصورة الأولى: النصيحة لولي الأمر فيما بينه وبين الناصح سراً.
 النصيحة لولي الأمر سراً أصل من أصول المنهج السلفي الذي خالفه أهل الأهواء والبدع كالخوارج:

إذ الأصل في النصيح لولي الأمر الإسرار بالنصيحة وعدم العلن بها ويدل عليه ما أخرجه أحمد في المسند عن عياض قال قال رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِسُلْطَانٍ بِأَمْرٍ فَلَا يَبْدُ لَهُ عِلَانِيَةً وَلَكِنْ لِيَأْخُذَ بِيَدِهِ فَيَخْلُوَ بِهِ فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَلِكَ وَإِلَّا كَانَ قَدْ آدَى الَّذِي عَلَيْهِ لَهُ "

فقوله (من أراد أن ينصح لسلطان بأمر) فيه العموم في الناصح والعموم في المنصوح به

وقوله: ((فلا يبد له علانية)) فيه النهي عن النصيحة علانية والنهي يقتضي التحريم وعليه الواجب الإسرار.

قوله: ((ولكن ليأخذ بيده فيخلو به)) فيه بيان الطريقة الشرعية لنصيحة الولاة وهي الإسرار دون العلانية ((فيخلو به)) أي منفرداً كقول أسامة - رضي الله عنه - : " أترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم؟ والله لقد كلمته فيما بيني وبينه."

وذلك فيما أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين عن شقيق عن أسامة بن زيد قال: قِيلَ لَهُ أَلَا تَدْخُلُ عَلَى عُثْمَانَ فَتُكَلِّمُهُ فَقَالَ أَتُرَوْنَ أَنِّي لَا أَكَلِّمُهُ إِلَّا أَسْمِعُكُمْ وَاللَّهِ لَقَدْ كَلَّمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ دُونَ أَنْ أَفْتَتِحَ أَمْرًا لَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ."

ففي هذا الأثر أن النصيحة علانية أمر منكر تنتج عنه الفتنة وأن الإسرار هو الأصل الذي تتم فيه النصيحة دون فتنة أو تهيج للرعية على الراعي لقوله - رضي الله عنه - : " والله لقد كلمته فيما بيني وبينه " وقوله - رضي الله عنه - " دون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه. ...

قال النووي: " يعني المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملأ كما جرى لقتلة عثمان - رضي الله عنه - وفيه الأدب مع الأمراء واللفظ بهم، ووعظهم سراً وتبليغهم ما يقول الناس فيهم لينكفوا عنه وهذا كله إذا أمكن ذلك، فإن لم يمكن الوعظ سراً والإنكار فليفعله علانية لئلا يضيع أصل الحق " (شرح مسلم (١٨/ ١٦٠)).

قوله: " وهذا كله إذا أمكن ذلك " أي أمكن الناصح السرية في النصيحة للسلطان فهو الواجب عليه لا غيره.

وقوله: " فإن لم يمكن الوعظ سراً والإنكار فليفعله علانية لئلا يضيع أصل الحق " أي أنه لا ينكر علناً إلا عند الضرورة الشديدة (وعليه يحمل فعل السلف كقصة أبي سعيد الخدري مع مروان أمير المدينة لما قدم الخطبة على الصلاة. انظر صحيح البخاري (٢/ ٤٤٩ رقم ٩٥٦ فتح) كالعديد من الخروج إلى المصلى بغير منبر)

ولذلك أنكر عياض - رضي الله عنه - على هشام - - رضي الله عنه - إنكاره عليه علانية بدون ضرورة فما كان من هشام - - رضي الله عنه - إلا التسليم والله أعلم.

وقال الشيخ ابن باز معلقاً على أثر أسامة - رضي الله عنه -: " لما فتحوا الشر في زمن عثمان - رضي الله عنه - وأنكروا على عثمان - رضي الله عنه - جهرة تمت الفتنة والقتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية وقتل عثمان وعلى بأسباب ذلك وقتل جم كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني وذكر العيوب علناً حتى أبغض الناس ولي أمرهم وحتى قتلوه نسأل الله العافية " (المعلوم ٢٣ والمعاملة ٤٤).

وأخرج أحمد في المسند عن سعيد بن جهمان أنه قال لقيت عبد الله بن أبي أوفى فقلت له: إن السلطان يظلم الناس ويفعل بهم قال فتناول يدي فغمزها بيده غمزة شديدة ثم قال ويحك يا ابن جهمان عليك بالسواد الأعظم عليك بالسواد الأعظم إن كان السلطان يسمع منك فأتبه في بيته فأخبره بما تعلم فإن قبل منك وإلا فدعه فإنك لست بأعلم منه "

فتأملوا كيف أن الصحابي الجليل ابن أبي أوفى - رضي الله عنه - منعه من الكلام في السلطان وأمره بنصيحته سراً دون العلانية.

قال ابن النحاس رحمه الله: " يختار الكلام مع السلطان في الخلوة على الكلام معه على رؤوس الأشهاد " (تنبيه الغافلين ٦٤).

وقال الشوكاني: " ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن ينصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده ويخلو به ويبذل له النصيحة ولا يذل سلطان الله " (السيل ٤/ ٥٥٦).

وقال أئمة الدعوة: " ما يقع من ولادة الأمور من المعاصي والمخالفات التي لا توجب الكفر والخروج من الإسلام فالواجب فيها مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق واتباع ما عليه السلف الصالح من عدم التشنيع عليهم في المجالس ومجامع الناس " (نصيحة مهمة ٣٠).

وقال العلامة السعدي رحمه الله: " على من رأى منهم ما لا يحل أن ينبههم سراً لا علناً بلطف وعبرة تليق بالمقام " (الرياض الناضرة ٥٠).

وقال الشيخ ابن باز: " الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان والكتابة إليه أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير.

وإنكار المنكر يكون من دون ذكر الفاعل فينكر الزنى وينكر الخمر وينكر الربا من دون ذكر من فعله ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها من غير ذكر أن فلاناً يفعلها لا حاكم ولا غير حاكم " (المعلوم ٢٢).

الصورة الثانية: نصيحة السلطان أمام الناس علانية بحضرته مع إمكان نصحه سراً. وهذه الصورة محرمة لا تجوز للأمور التالية:

- 1- مخالفتها لحديث عياض بن غنم - رضي الله عنه - الذي فيه الأمر بالإسرار.
- 2- مخالفتها لآثار السلف ومنهجهم كأسامة بن زيد وعبدالله بن أبي أوفى وغيرهما.
- 3- لقوله صلى الله عليه وسلم: " من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله " أخرجه الترمذي.

قال الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن عثيمين - رحمه الله -: " إذا كان الكلام في الملك بغيبة أو نصحه جهراً والتشهير به من إهانتة التي توعد الله فاعلها بإهانتة، فلا شك أنه يجب مراعاة ما ذكرناه - يريد الإسرار بالنصيحة - لمن استطاع نصيحتهم من العلماء الذين يَغشَوْنَهُمْ " (مقاصد الإسلام ص ٣٩٣).

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: " إذا صدر المنكر من أمير أو غيره ينصح برفق خفية ما يستشرف - أي ما يطلع - عليه أحد فإن وافق وإلا استلحق عليه رجلاً يقبل منه بخفية فإن لم يفعل؛ فيمكن الإنكار ظاهراً إلا إن كان على أمير ونصحه ولا وافق واستلحق عليه ولا وافق فيرفع الأمر إلينا خفية " (نصيحة مهمة ٣٣).

والصورة الثالثة: نصيحة السلطان فيما بينه وبين الناصح سراً ثم ينشرها بين الناس: وهذه الصورة محرمة لما يلي:

- 1- مخالفتها لحديث عياض بن غنم - رضي الله عنه - إذ الغرض والمقصود عدم إطلاع الناس عليها لما يترتب عليها من مفساد.
- 2- مخالفتها لهدي السلف مع ولي الأمر.
- 3- لما فيها من الرياء وعلامة ضعف الإخلاص.
- 4- لما فيه من الفتنة والبلبلّة والتفرقة للجماعة.
- 5- لما فيها من إهانة السلطان قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله).

قال الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن عثيمين - رحمه الله -: " إذا كان الكلام في الملك بغيبة أو نصحه جهراً أو التشهير به من إهانتة التي توعد الله فاعلها بإهانتة فلا شك أنه يجب مراعاة ما ذكرناه " (مقاصد الإسلام ٣٩٣) - يريد الإسرار بالنصح ونحوه -.

قال الشيخ السعدي - رحمه الله -: " أحذر أيها الناصح لهم على هذا الوجه المحمود - أي: سراً بلطف ولين - أن تفسد نصيحتك بالتمدح عند الناس فتقول لهم: إني نصحتهم وقلت وقلت؛ فإن هذا عنوان الرياء وعلامة ضعف الإخلاص وفيه أضرار أخرى معروفة " (الرياض الناضرة ص ٥٠).

الصورة الرابعة: نصيحة ولي الأمر في غيبته من خلال المجالس والمواعظ والخطب ونحوها:

وهذه الصورة محرمة لما يلي:

لأنها غيبة وبهتان على ولي الأمر قال تعالى {وَلَا يَغْتَبِ بَّعْضُكُم بَعْضًا} وأخرج مسلم في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أَتَدْرُونَ مَا الْغَيْبَةُ قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ؟ قَالَ ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ قِيلَ أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي

مَا أَقُولُ قَالَ إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبَنَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَنَهُ" فنهى الله عز وجل ورسوله - صلى الله عليه وسلم - عن الغيبة ولا شك أن الكلام في ولي الأمر من الغيبة في غيبته إن كان حقاً فإن كان كذباً فهو بهتان.

ولأن هذه الصورة تدخل في القالة بين الناس مما يترتب عليها من الفتنة والبلبله كما أخرج مسلم في الصحيح عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ إِنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَلَا أُنبِّئُكُمْ مَا الْعِصَةُ؟ هِيَ النَّمِيمَةُ: الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ".

ولأنها تخالف حديث عياض بن غنم - رضي الله عنه - في وجوب النصيحة سرّاً.

ولأنها تخالف هدي السلف الصالح في كيفية النصيحة لولي الأمر

ولأنها من باب إهانة السلطان وهي محرمة

ولأنها تؤدي إلى سفك الدماء وإلى القتل كما أخرج ابن سعد في الطبقات عن عبد الله بن عكيم الجهني أنه قال: لا أعين على دم خليفة أبداً بعد عثمان!!

فقيل له: يا أبا معبدٍ أو أعنت على دمه؟ فيقول إني أعد ذكر مساويه عوناً على دمه!

"فتأملوا هذا الأثر جيداً حيث اعتبر أن ذكر مساوي الحاكم مما يعين على سفك الدماء (وهذا يفيد أن الخروج يكون بالسيف ويكون باللسان، بخلاف من يقول: إن الخروج لا يكون إلا بالسيف. فتأمل هذا واحفظه جيداً).

قال أئمة الدعوة: "ما يقع من ولادة الأمور من المعاصي والمخالفات التي لا توجب الكفر والخروج من الإسلام فالواجب فيها مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق واتباع ما عليه السلف الصالح من عدم التشنيع عليهم في المجالس ومجامع الناس واعتقاد أن ذلك من إنكار المنكر الواجب إنكاره على العباد وهذا غلط فاحش وجهل ظاهر لا يعلم صاحبه ما يترتب عليه من المفساد العظيم في الدين والدنيا كما يعرف ذلك من نور الله قلبه وعرف طريقة السلف الصالح وأئمة الدين".

(نصيحة مهمة ٣٠).

وقال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -: "بعض الناس ديدنه في كل مجلس يجلسه الكلام في ولادة الأمور والوقوع في أعراضهم ونشر مساوئهم وأخطائهم معرضاً بذلك عما لهم من محاسن أو صواب، ولا ريب أن سلوك هذا الطريق والوقوع في أعراض الولاة لا يزيد في الأمر إلا شدة فإنه لا يحل مشكلاً ولا يرفع مظلمة إنما يزيد البلاء بلاءً ويوجب بغض الولاة وكراهيتهم وعدم تنفيذ أوامره التي يجب طاعتهم فيها" (وجوب طاعة السلطان للعريني ص ٢٣-٢٤).

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى: "ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر لأن ذلك يفضي إلى الانقلابات وعدم السمع والطاعة في المعروف ويفضي إلى الخروج الذي يضر ولا ينفع" (المعلوم 22 والمعاملة ٤٣).

وقال الشيخ ابن عثيمين: "الله الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان وأن لا يتخذ من أخطاء السلطان سبيلاً لإثارة الناس وإلى تنفير القلوب عن ولادة الأمور فهذا عين المفسدة وأحد الأسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس كما أن ملء القلوب على ولادة الأمر يحدث الشر والفتنة والفوضى وكذا ملء القلوب على العلماء يحدث التقليل من شأن العلماء وبالتالي التقليل من الشريعة التي يحملونها فإذا

حاول أحد يقلل من هيبة العلماء وهيبة ولادة الأمر ضاع الشرع والأمن لأن الناس إن تكلم العلماء لم يثقوا بكلامهم وإن تكلم الأمراء تمردوا على كلامهم وحصل الشر والفساد.

فالواجب أن ننظر ماذا سلك السلف تجاه ذوي السلطان وأن يضبط الإنسان نفسه وأن يعرف العواقب.

وليعلم أن من يثور إنما يخدم أعداء الإسلام فليست العبرة بالثورة ولا بالانفعال بل العبرة بالحكمة.

ولست أريد بالحكمة السكوت عن الخطأ بل معالجة الخطأ لنصلح الأوضاع لا لتغيير الأوضاع فالناصح هو الذي يتكلم ليصلح الأوضاع لا ليغيرها " (المعاملة ٣٢).

شبهة من يتكلم في ولي الأمر غيبة وردها:

بعض الناس يتكلم في ولي الأمر غيبة وإذا قلت له هذا لا يجوز يستدل بما أخرجه الترمذي في السنن عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر. ويقول هذه كلمة حق ولا شك أن هذا خطأ شنيع لأمر:

أولاً: الحديث إنما قال عند أي أمام ولي الأمر وحضوره لا من خلفه
ثانياً: أن هذا الحديث لا يدل على أن المراد أن تنكر علناً أو تنكر غيبة بل يجب أن يفهم هذا الحديث مع حديث عياض الذي أفاد وجوب الإسرار فنقول تنصحه على الانفراد لا علناً ولا غيبة.

ثالثاً: أنه قال عند سلطان جائر ونحن بحمد الله - في المملكة العربية السعودية - في ظل سلطان عادل عامل بالكتاب والسنة على منهج السلف الصالح داع للتوحيد ومحارب للبدع والخرافات.

قال الشيخ ابن عثيمين: "أشهد الله تعالى على ما أقول وأشهدكم أيضاً أنني لا أعلم أن في الأرض اليوم من يطبق شريعة الله ما يطبقه هذا الوطن - أعني: المملكة العربية السعودية - وهذا بلا شك من نعمة الله علينا فلنكن محافظين على ما نحن عليه اليوم بل ولنكن مستزيدين من شريعة الله عز وجل أكثر مما نحن عليه اليوم لأنني لا أدعي الكمال وأنا في القمة بالنسبة لتطبيق شريعة الله لا شك أننا نخل بكثير منها ولكننا خير والحمد لله من ما نعلمه من البلاد الأخرى...إننا في هذه البلاد نعيش نعمة بعد فقر وأمناً بعد خوف وعلماً بعد جهل وعزاً بعد ذل بفضل التمسك بهذا الدين مما أوغر صدور الحاقدين وأقلق مضاجعهم يتمنون زوال ما نحن فيه ويجدون من بيننا وللأسف من يستعملونه لهدم الكيان الشامخ بنشر أباطيلهم وتحسين شرهم للناس {يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ} (الحشر: من الآية ٢).

ولقد عجبت لما ذكر من أن أحد الجهلة هداه الله ورده إلى صوابه يصور النشرات التي ترد من خارج البلاد التي لا تخلو من الكيد والكذب ويطلب توزيعها من بعض الشباب ويشدزهم بأن يحتسبوا الأجر على الله. سبحان الله هل انقلبت المفاهيم؟ هل يطلب رضى الله في معصيته؟ هل التقرب إلى الله يحصل بنشر الفتن وزرع الفرقة بين المسلمين وولادة أمورهم؟ معاذ الله أن يكون كذلك اهـ

(وجوب طاعة السلطان للعريني ٤٩).

وفي الختام: أورد كلمة مهمة للشيخ صالح آل الشيخ حول خطأ يقع فيه كثير من الشباب عند ما تطرأ أي مشكلة جهلاً منهم بمنهج السلف الصالح: لا تطبق أيها المسلم أحاديث الفتن على الواقع الذي تعيش فيه فإنه يحلو للناس عند ظهور الفتن مراجعة أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - في الفتن ويكثر في مجالسهم قال النبي - صلى الله عليه وسلم - كذا؛ هذا وقتها هذه هي الفتنة! ونحو ذلك.

والسلف علمونا أن أحاديث الفتن لا تنزل على واقع حاضر وإنما يظهر صدق النبي - صلى الله عليه وسلم - بما أخبر به من حدوث الفتن بعد حدوثها وانقضائها مع الحذر من الفتن جميعاً.

وهذا التطبيق لأحاديث الفتن على الواقع وبث ذلك في المسلمين ليس من منهج أهل السنة والجماعة وإنما أهل السنة والجماعة يذكرون الفتن وأحاديث الفتن محذرين منها مباعدين للمسلمين عن غشيانها أو عن القرب منها لأجل أن لا يحصل بالمسلمين فتنة ولأجل أن يعتقدوا صحة ما أخبر به النبي - صلى الله عليه وسلم - اهـ (الضوابط الشرعية لموقف المسلم في الفتن ٥٢).

أقوال السلف الصالح في النصيحة للولاة والإسرار بها

قال سليمان التيمي-رحمه الله:- ما أغضبت رجلاً فقبل منك، فكيف بالسلطان (الأمر بالمعروف للخلال ص ٣٦)

و قال الإمام أحمد-رحمه الله-يأمر بالرفق والخضوع، ثم قال: إن أسمعوه ما يكره لا يغضب! فيكون يريد ينتصر لنفسه. (الأمر بالمعروف للخلال ص ٣٩)

وقال النووي-رحمه الله-وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف (شرح صحيح مسلم ٢/٢٢٧)

وقال ابن القيم-رحمه الله- : مخاطبة الرؤساء بالقول اللين أمر مطلوب شرعاً وعقلاً وعرفاً ، ولذلك تجد الناس كالمفطورين عليه. (بدائع الفوائد ٣/١٠٦١)

وقال العلامة ابن مفلح: مبينا طريقة الإنكار على السلاطين "فصل (في الإنكار على السلطان والفرق بين البغاة والإمام

وَلَا يُنْكَرُ أَحَدٌ عَلَى سُلْطَانٍ إِلَّا وَعَظًا لَهُ وَتَخْوِيفًا أَوْ تَحْذِيرًا مِنْ الْعَاقِبَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ وَيَحْرُمُ بَعِيرُ ذَلِكَ ذِكْرُهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَالْمُرَادُ وَلَمْ يَخَفْ مِنْهُ بِالتَّخْوِيفِ وَالتَّحْذِيرِ إِلَّا سَقَطَ وَكَانَ حُكْمُ ذَلِكَ كَعَبْرِهِ.

قَالَ حَنْبَلٌ : اجْتَمَعَ فَقَهَاءُ بَغْدَادَ فِي وَلَايَةِ الْوَاتِقِ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَقَالُوا لَهُ : إِنَّ الْأَمْرَ قَدْ تَفَاقَمَ وَفَسَا يَعْنُونَ إِظْهَارَ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَا نَرْضَى بِأَمْرَتِهِ وَلَا سُلْطَانِهِ ، فَنَظَرَهُمْ فِي ذَلِكَ وَقَالَ عَلَيْكُمْ بِالْإِنْكَارِ بِقُلُوبِكُمْ وَلَا تَخْلَعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ وَلَا تَشُقُّوا عَصَا الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا تَسْفِكُوا دِمَاءَكُمْ وَدِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ مَعَكُمْ ، وَانْظُرُوا فِي عَاقِبَةِ أَمْرِكُمْ ، وَاصْبِرُوا حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ أَوْ يُسْتَرَّاحَ مِنْ فَاجِرٍ وَقَالَ لَيْسَ هَذَا صَوَابَ ، هَذَا خِلَافُ الْأَثَارِ.

وَقَالَ الْمُرُودِيُّ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَأْمُرُ بِكَفِّ الدِّمَاءِ وَيُنْكِرُ الْخُرُوجَ إِنْكَارًا شَدِيدًا وَقَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ الْكَفِّ ؛ لِأَنَّا نَجِدُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا صَلَّوْا فَلَا خِلَافًا لِلْمُنْكَلَمِينَ فِي جَوَازِ قِتَالِهِمْ كَالْبُعَاةِ قَالَ الْقَاضِي : وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ الظَّاهِرِ وَالْمَعْنَى ، أَمَّا الظَّاهِرُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِقِتَالِ الْبُعَاةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : وَإِنْ طَائِفَتَانِ

وَفِي مَسْأَلَتِنَا أَمْرٌ بِالْكَفِّ عَنِ الْأَيْمَةِ بِالْأَخْبَارِ الْمَذْكُورَةِ ، وَأَمَّا الْمَعْنَى فَإِنَّ الْخَوَارِجَ يُقَاتِلُونَ بِالْإِمَامِ وَفِي مَسْأَلَتِنَا يَحْصُلُ قِتَالُهُمْ بِغَيْرِ إِمَامٍ فَلَمْ يَجُزْ كَمَا لَمْ يَجُزْ الْجِهَادُ بِغَيْرِ إِمَامٍ انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ إِنَّ الْجَمَاعَةَ حَبَلُ اللَّهِ فَاعْتَصِمُوا مِنْهُ بِعُرْوَتِهِ الْوُثْقَى لِمَنْ دَانَا كَمْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِالسُّلْطَانِ مُعْضِلَةً فِي دِينِنَا رَحْمَةً مِنْهُ وَدُنْيَانَا لَوْلَا الْخِلَافَةُ لَمْ تُؤْمَنْ لَنَا سُبُلٌ وَكَانَ أَضْعَفْنَا نَهَبًا لِأَقْوَانَا وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ لِابْنِهِ يَا بُنَيَّ احْفَظْ عَنِّي مَا أُوصِيكَ بِهِ : إِمَامٌ عَدْلٌ خَيْرٌ مِنْ مَطَرٍ وَبَلٍ وَأَسَدٌ حَطُومٌ خَيْرٌ مِنْ إِمَامٍ ظَلُومٍ ، وَإِمَامٌ ظَلُومٌ غَشُومٌ خَيْرٌ مِنْ فِتْنَةٍ تَدُومُ.

قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مَعَ السَّلَاطِينِ التَّعْرِيفُ وَالْوَعظُ ، فَأَمَّا تَخْشِينُ الْقَوْلِ نَحْوَ يَا ظَالِمُ يَا مَنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يُحَرِّكُ فِتْنَةً يَتَعَدَّى شَرُّهَا إِلَى الْغَيْرِ لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ فَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ قَالَ : وَالَّذِي أَرَادَ الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِزَالَةَ الْمُنْكَرِ وَحَمْلُ السُّلْطَانِ بِالْإِنْبِسَاطِ عَلَيْهِ عَلَى فِعْلِ الْمُنْكَرِ أَكْثَرَ مِنْ فِعْلِ الْمُنْكَرِ الَّذِي قُصِدَ إِزَالَتُهُ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا يُتَعَرَّضُ لِلْسُّلْطَانِ فَإِنَّ سَيْفَهُ مَسْلُورٌ وَعَصَاهُ فَأَمَّا مَا جَرَى لِلْسَّلَفِ مِنَ التَّعَرُّضِ لِأَمْرَائِهِمْ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَهَابُونَ الْعُلَمَاءَ فَإِذَا انْبَسَطُوا عَلَيْهِمْ احْتَمَلُوهُمْ فِي الْأَغْلَبِ ، وَلِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ عَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ : إِذَا اسْتَشَاطَ السُّلْطَانُ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ اهـ . (الآداب الشرعية ٢٢٢/١)

وقال ابن النحاس : ويختار الكلام مع السلطان في الخلوة على الكلام معه على رأس الأشهاد بل يود لو كلمة سراً ونصه خفية من غير ثالث لها (تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين، وتحذير السالكين من أفعال الهالكين ص ٦٤)

وقال ابن رجب الحنبلي : وأما النصيحة لأئمة المسلمين فحب صلاحهم ورشدهم وعدلهم ووجوب إعزازهم في طاعة الله ، ومعاونتهم على الحق وتذكيرهم به وتنبيههم في رفق ولطف ولين ومجانية الوثوق عليهم ، والدعاء لهم بالتوفيق وحث الأخيار على ذلك.

(جامع العلوم والحكم ٢٢٢/١)

قال الإمام : " يحيى بن معين رحمه الله تعالى . " ما رأيتُ على رجلٍ خطأً إلا سترته ، وأحببتُ أن أزين أمره ، وما استقبلتُ رجلاً في وجهه بأمر يكرهه ، ولكن أبين له خطأه فيما بيني وبينه ، فإن قبل ذلك وإلا تركته . " انظر سير أعلام النبلاء : (٨٣/١١)

من وعظ أخاه سرا فقد نصحه وزانه ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه

حلية الأولياء (ج ٩ ص ١٤٠)

وقيل لمسعر: " أتحب من يخبرك بعيوبك؟ فقال: إن نصحتني فيما بيني وبينه فنعم، وإن قرعني بين الملاء فلا " وهذا حق؛ فإن النصيحة في السر حب وشفقة، والنصح في العلن انتقاص وفضيحة. وهذا هو قول الشافعي رحمه الله: " من وعظ أخاه سرّاً فقد نصحه وزانه، ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه ". (الإحياء ٢ / ١٨٢)

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى
(تَعَمَّدَنِي بِنُصْحِكَ فِي أَنْفِرَادِي * * وَجَنَّنِي النَّصِيحَةُ فِي الْجَمَاعَةِ)
(فَإِنَّ النَّصْحَ بَيْنَ النَّاسِ نَوْعٌ * * مِنَ التَّوْبِيخِ لَا أَرْضَى اسْتِمَاعَهُ)
(وَإِنْ خَالَفْتَنِي وَعَصَيْتَ قَوْلِي * * فَلَا تَجْزَعْ إِذَا لَمْ تُعْطَ طَاعَهُ)

(ديوان الإمام الشافعي)

وقال رجل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أمام الناس : يا أمير المؤمنين : إنك أخطأت في كذا وكذا ، وأنصحك بكذا وبكذا ، فقال له علي رضي الله عنه : " إذا نصحتني فانصحتني بيني وبينك ، فإني لا آمن عليكم ولا على نفسي حين تتصحتني علناً بين الناس "

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: ((وكان السلف إذا أرادوا نصيحة أحد، وعظوه سرّاً،)) حتى قال بعضهم: ((من وعظ أخاه فيما بينه وبينه، فهي نصيحة، ومن وعظه على رؤوس الناس فإنما وبخه)) .

وقال الفضيل بن عياض رحمه الله: ((المؤمن يستر وينصح، والفاجر يهتك ويعير)) (جامع العلوم: (ص: ٧٧).

ويعقب الحافظ ابن رجب على كلمة الفضيل هذه بقوله: ((فهذا الذي ذكره الفضيل من علامات النصيحة، وهو أن النصيحة يقتصر به الستر، والتعيير يقتصر به الإعلان)) الفرق بين النصيحة والتعيير: (ص ٣٦)

ويقول الإمام أبو حاتم بن حبان البستي رحمه الله تعالى: ((النصيحة تجب على الناس كافة على ما ذكرنا قبل، ولكن ابداءها لا يجب إلا سرّاً، لأن من وعظ أخاه علانية فقد شانه، ومن وعظه سرّاً فقد زانه، فإبلاغ المجهود للمسلم فيما يزين أخاه أخرى من القصد فيما يشينه))
روضة العقلاء: (ص ١٩٦)

ويقول عبد العزيز بن أبي داود رحمه الله: ((كان من كان قبلكم إذا رأى الرجل من أخيه شيئاً يأمره في رفق، فيؤجر في أمره ونهيه، وإن أحد هؤلاء يخرق بصاحبه، فيستغضب أخاه، ويهتك ستره)) جامع العلوم: (ص ٧٧)

ويقول الإمام ابن حزم الظاهري رحمه الله تعالى: ((ولا تنصح على شرط القبول منك، فإن تعديت هذه الوجوه، فأنت ظالم لا ناصح، وطالب طاعة وملك، لا مؤدي حق أمانة وأخوة، وليس هذا حكم العقل، ولا حكم الصداقة، لكن حكم الأمير مع رعيته، والسيد مع عبده)) الأخلاق والسير: (ص ٤٤)

ويقول الإمام أبو محمد ابن حزم الظاهري رحمه الله: ((وإذا نصحت فانصح سراً لا جهراً، وبتعريض لا تصريح، إلا أن لا يفهم المنصوح تعريضك، فلا بد من التصريح.)) الأخلاق والسير: (ص ٤٤)

ويقول أيضاً: ((فإن خشنت كلامك في النصيحة فذلك إغراء وتنفير، وقد قال الله تعالى: { فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا } (طه: من الآية ٤٤). وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا) (متفق عليه))
ويقول ابن رجب: ((فهذا الذي ذكره الفضيل، (مقولتنا التي نقلناها في موضع النصح في السر) من علامات النصح، فالنصح يقترب به السر، والتعريض يقترب بها الإعلان)) الفرق بين النصيحة والتعريض: (ص ٣٦)

وقال ابن رجب-رحمه الله : « وتذكيرهم وتنبيههم في رفق ولطف (جامع العلوم ص ١٠٦)

وقال الشوكاني رحمه الله : ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن ينصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد، بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده و يخلو به ويبذل له النصيحة ولا يذل سلطان الله. (السيل الجرار.)
وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في نصيحة له لبعض الناس: والجامع لهذا كله أنه إذا صدر المنكر من أمير أو غيره أن ينصح برفق خفية ما يشرف عليه أحد فإن وافق وإلا استلحق عليه رجلاً يقبل منه بخفية فإن لم يفعل فيمكن الإنكار ظاهراً إلا إن كان على أمير ونصحه ولا وافق واستلحق عليه ولا وافق فيرفع الأمر إلينا خفية (الدرر السنية ٩/١٥١ و١٥٢).

وقال الشيخ محمد بن عبد اللطيف، والشيخ سعد بن عتيق، والشيخ عبد الله العنقري، والشيخ عمر بن سليم، والشيخ محمد بن إبراهيم-رحمهم الله-: (وأما ما قد يقع من ولادة الأمور من المعاصي والمخالفات التي لا توجب الكفر، والخروج من الإسلام، فالواجب فيها: مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق، واتباع ما كان عليه السلف الصالح من عدم التشنيع عليهم في المجالس، ومجامع الناس، واعتقاد أن ذلك من إنكار المنكر، الواجب إنكاره على العباد، وهذا غلط فاحش، وجهل ظاهر، لا يعلم صاحبه ما يترتب عليه من المفساد العظيم في الدين والدنيا، كما يعرف ذلك من نور الله قلبه، وعرف طريقة السلف الصالح، وأئمة الدين. (الدرر السنية ٩/١١٩).

وكتب سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم-رحمه الله- نصيحة لأحد القضاة نصها: بلغني أن موقفك مع الإمارة ليس كما ينبغي ، وتدرى بارك الله فيك أن الإمارة ما قصد بها إلا نفع الرعية ، وليس من شروطها أن لا يقع منها زلل ، والعاقل بل وغير العاقل

يعرف أن منافعها وخيرها الديني والدنيوي يربو على مفاسدها بكثير ، ومثلك إنما منصبه منصب وعظ وإرشاد ، وإفتاء بين المتخاصمين ، ونصيحة الأمير والمأمور بالسر وبنية خالصة تعرف فيها النتيجة النافعة للإسلام والمسلمين . ولا ينبغي أن تكون عثرة الأمير أو العثرات نصب عينيك، والقاضية على فكرك، والحاكمة على تصرفاتك ؛ بل في السر قم بواجب النصيحة، وفي العلانية أظهر وصرح بما أوجب الله من حق الإمارة والسمع والطاعة لها ؛ وأنها لم تأت لجباية أموال وظلم دماء وأعراض من المسلمين ، ولم تفعل ذلك أصلاً ؛ إلا أنها غير معصومة فقط ؛ فأنت كن وإياها أخوين : أحدهما مبين واعظ ناصح، والآخر : باذل ما يجب عليه كاف عما ليس له . إن أحسن دعا له بالخير ونشط عليه ، وإن قصر عومل بما أسلفت لك ، ولا يظهر عليك عند الرعية، ولا سيما المتظلمين بالباطل عتبك على الأمير، وانتقذك إياه ؛ لأن ذلك غير نافع الرعية بشيء ، وغير ما تعبدت به ، إنما تعبدت بما قدمت لك ونحوه ، وأن تكون جامع شمل ، لا مشتت ، مؤلف لا منفر .

واذكر وصية النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ وأبي موسى " يسر ولا تعسر ، وبشروا ولا تنفروا ، وتطاوعا ولا تختلفا " أو كما قال . صلى الله عليه وسلم وأنا لم أكتب لك ذلك لغرض سوى النصيحة لك، وللأمير، ولكافة الجماعة، ولإمام المسلمين . والله ولي التوفيق . والسلام عليكم

(الفتاوى ١٨٢/١٢ و ١٨٣)

وقال العلامة ابن سعدي رحمه الله في النصيحة لأئمة المسلمين : وعلى من رأى منهم ما لا يحل أن ينبههم سرّاً لا علناً بلطف وعبرة تليق بالمقام ويحصل بها المقصود، فإن هذا مطلوب في حق كل أحد وبالأخص ولولاة الأمور، فإن تنبيههم على هذا الوجه فيه خير كثير، وذلك علامة الصدق والإخلاص، واحذر أيها الناصح لهم على هذا الوجه المحمود أن تفسد نصيحتك بالتمدح عند الناس فتقول لهم إني نصحتهم وقلت وقلت فإن هذا عنوان الرياء وعلامة ضعف الإخلاص، وفيه أضرار آخر معروفة.

(الرياض الناضرة).

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر، لأن ذلك يفضي إلى الانقلابات، وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخروج الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير وإنكار المنكر يكون من دون ذكر الفاعل، فينكر الزنى وينكر الخمر وينكر الربا من دون ذكر من فعله، ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها من غير أن فلانا يفعلها، لا حاكم ولا غير حاكم. ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان، قال بعض الناس لأسامة بن زيد -رضي الله عنه-: ألا تنكر على عثمان، قال: أنكر عليه عند الناس؟! لكن أنكر عليه بيني وبينه، ولا أفتح باب شر على الناس. ولما فتحوا الشر في زمن عثمان -رضي الله عنه- وأنكروا على عثمان جهرة، تمت الفتنة القتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية وقتل عثمان وعلي بأسباب ذلك، وقتل جمع كثير من الصحابة وغيرهم

بأسباب الإنكار العلني وذكر العيوب علناً، حتى أبغض الناس ولي أمرهم وحتى قتلوه، نسأل الله العافية. (نصيحة الأمة في جواب عشرة أسئلة مهمة).

قال الإمام محمد بن صالح بن عثيمين : النصح لولاة الأمور أمرٌ مهم ، وهو أهم من النصح لعامتهم ، ولكن كيف يكون ذلك ؟
لا بد من سلوك الحكمة في النصيحة لهم
فمن النصيحة للأمرء :

أولاً : أن تعتقد وجوب طاعتهم في غير معصية الله ، هذا من النصيحة لهم ، لأنك إذا لم تعتقد ذلك فلن تطيعه.

ومن الذي أوجبها ؟ الله عز وجل في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم

وفي قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إسمعوا وأطيعوا وفي مبايعة الصحابة له على ذلك كما في حديث عبادة بن الصامت : بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا ، ويسرنا وعسرنا ، وأثرة علينا.

ثانياً : أن نطيع أوامرهم إلا في معصية الله ، وإن عصوا يعني لو كانوا فساقاً يشربون الخمر ، ويعاقرون النساء ، ويلعبون القمار يجب علينا طاعتهم ، حتى في هذه الحال وإن عصوا ، لكن إن أمروا بالمعصية ، ولو كانت أدنى معصية ، ولو لم تكن كبيرة ، فإنه لا يجب أن نطيعهم.

ولكن هل نُنابذ أو أن نقول لا نستطيع أن نفعل ، ونقابلهم بهدوء لعلمهم يرجعون ، يتعين الثاني ، لأن منابذتهم قد تؤدي إلى أن يركبوا رؤوسهم ، وأن يلزموك ويكرهوك على الشيء ، لكن إذا أتيت بهدوء ونصيحة ، وقلت : ربنا وربك الله ، والله عز وجل نهى عن هذا ، والذي أوجب علينا طاعتكم هو الله عز وجل ، لكن في غير المعصية ، وتُهادؤهُ ، فإن اهتدى فهذا هو المطلوب ، وإن لم يهتدي وأجبر ، فأنت معذور لأنك مكره.

ثالثاً : من نصيحتهم أن لا تُثيرَ الناس عليهم ، وإثارة الناس عليهم ليس معناه أن نقول يا أيها الناس ثوروا على أمرائكم.

هذا لا أحد يقوله ، لكن ذكر المساوئ وإخفاء المحاسن يوجب إثارة الناس ، لأن الإنسان بشر ، وإذا ذكرتَ مساوئ شخص عنده دون ذكر المحاسن سوف يمتلئ قلبه بغضاً له ، فهذا أيضاً من نصيحتهم ، وقد جعله الرسول صلى الله عليه وسلم من الدين.

رابعاً : إبداء خطأهم فيما خالفوا فيه الشرع ، بمعنى أن لا نسكت ، ولكن على وجه الحكمة والإخفاء ، ولهذا أمر النبي عليه الصلاة والسلام إذا رأى الإنسان من الأمير شيئاً أن يمسك بيده ، ذكر النصيحة أن تمسك بيده ، وأن تكلمه فيما بينك وبينه لا أن تقوم في الناس وتنتشر معايبه ، لأن هذا يحصل به فتنة عظيمة السكوت عن الباطل لا شك أنه خطأ ، لكن الكلام في الباطل الذي يؤدي إلى ما هو أشد هذا خطأً أيضاً ، فالطريق السليم الذي هو النصيحة وهو من دين الله عز وجل هو أن يأخذ الإنسان بيده ، ويكلمه سراً ، أو يكتبه سراً ، فإن أمكن أن يوصله إياه فهذا المطلوب وإلا فهناك

قنوات ، الإنسان البصير يعرف كيف يوصل هذه النصيحة إلى الأمير بالطريق المعروف.

خامساً : إحترامه الاحترام اللائق به ، وليس احترام ولي الأمر كاحترام عامة الناس ، ربما يأتيك فاسق من عامة الناس لا تبالي به ، ولا تلتفت إليه ، ولا تكلمه ، ولكن ولي الأمر على خلاف ذلك ، ولا سيما إذا كان أمام الناس ، لأنك إذا أظهرت أنك غير مبال به ، فإن هذا ينقص من قدره أمام الناس ، ونقصان قدر الأمير أمام الناس له سلبيات خطيرة جداً ، ولا سيما إذا كثرت البلبلة وكثر الكلام فإنه يؤدي إلى مفسد عظيمة ، وكما يتبين لمن كان منكم متأملاً أحوال الناس اليوم . (خطبة مسجلة)

وقال الشيخ العلامة صالح الفوزان-غفر الله له وأمد في عمره على طاعته- بعد سؤال وجه إليه ونص السؤال : ما هو المنهج الصحيح في المناصحة، وخاصة مناصحة الحكام؛ أهو بالتشهير على المنابر بأفعالهم المنكرة ؟ أم مناصحتهم في السر ؟ أرجو توضيح المنهج الصحيح في هذه المسألة ؟ فأجاب جزاء الله خيراً : العصمة ليست لأحد إلا لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ فالحكام المسلمون بشر يخطئون، ولا شك أن عندهم أخطاء وليسوا معصومين، ولكن لا نتخذ من أخطائهم مجالاً للتشهير بهم ونزع اليد من طاعتهم، حتى وإن جاروا، وإن ظلموا حتى وإن عصوا، ما لم يأتوا كفراً بواحا، كما أمر بذلك النبي- صلى الله عليه وسلم -، وإن كان عندهم معاص وعندهم جور وظلم؛ فإن الصبر على طاعتهم جمع للكلمة، ووحدة للمسلمين، وحماية لبلاد المسلمين، وفي مخالفتهم ومناذرتهم مفسد عظيمة؛ أعظم من المنكر الذي هم عليه، يحصل - في مخالفتهم - ما هو أشد من المنكر الذي يصدر منهم، ما دام هذا المنكر دون الكفر، ودون الشرك . ولا نقول : إنه يسكت على ما يصدر من الحكام من أخطاء، لا، بل تُعالج، ولكن تُعالج بالطريقة السليمة، بالمناصحة لهم سراً، والكتابة لهم سراً .

وليست بالكتابة التي تُكتب، ويوقع عليها جمع كثير، وتُوزَّع على الناس، هذا لا يجوز، بل تُكتب كتابة سرية فيها نصيحة ، تُسلَّم لولي الأمر، أو يُكَلِّم شفويًا، أما الكتابة التي تُكتب وتُصَوَّر وتُوزَّع على الناس؛ فهذا عمل لا يجوز، لأنه تشهير، وهو مثل الكلام على المنابر، بل هو أشد، بل الكلام يمكن أن يُنسى، ولكن الكتابة تبقى وتتداولها الأيدي؛ فليس هذا من الحق. (الأجوبة المفيدة ص ٢٧)

وقال الشيخ الفوزان حفظه الله

السؤال : ما هو المنهج الصحيح في المناصحة وخاصة مناصحة الحاكم أهو التشهير على المنابر بأفعالهم المنكرة؟ أم مناصحتهم بالسر؟ أرجو توضيح المنهج السلفي في هذه المسألة؟

الجواب :العصمة ليست لأحد إلا النبي - صلى الله عليه وسلم - فالحكام بشر يخطئون ولا شك أن عندهم أخطاء وليسوا معصومين، ولكن لا نتخذ أخطاءهم مجالا للتشهير بهم ونزع اليد من طاعتهم حتى وإن جاروا وإن ظلموا حتى وإن عصوا ما لم يرتكبوا كفرا بواحا، كما أمر بذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - و إن كان عندهم

معاص وعندهم جور وظلم فإن الصبر على طاعتهم جمع للكلمة ووحدة المسلمين وحماية لبلاد المسلمين وفي مخالفتهم و منابذتهم مفسد عظيمة أعظم من المنكر الذي هم عليه لأنه يحصل ما هو أشد من المنكر الذي يصدر منهم ما دام هذا المنكر دون الكفر و دون الشرك. و لا نقول إنه يسكت على ما يصدر من الحكام من أخطاء ... بل تعالج ولكن تعالج بالطريقة السليمة بالمناصحة لهم سرا والكتابة لهم سرا و ليست بالكتابة التي تكتب بالإنترنت أو غيره و يوقع عليها جمع كثير وتوزع على الناس فهذا لا يجوز لأنه تشهير ، هذا مثل الكلام على المنابر بل أشد فان الكلام ممكن ان ينسى ولكن الكتابة تبقى و تتداولها الأيدي فليس هذا من الحق . قال صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة، الدين النصيحة ، الدين النصيحة. قلنا : لمن؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم). رواه مسلم وفي الحديث (أن الله يرضى لكم ثلاثا ويسخط لكم ثلاثا يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا و أن تعتصموا بحبل الله جميعا وان تناصحوا من ولاه الله أمركم) رواه ابن حبان في الصحيح و أولى من يقوم بالنصيحة لولاة الأمر هم: العلماء وأصحاب الرأي والمشورة أهل الحل والعقد، قال تعالى : (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول و إلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم النساء.

فليس كل أحد من الناس يصلح لهذا الأمر وليس الترويج للأخطاء والتشهير بها من النصيحة في شيء ولا هو من منهج السلف الصالح وان كان قصد صاحبها حسنا وطيبا وهو إنكار المنكر بزعمه لكن ما فعله أشد منكرا وقد يكون إنكار المنكر منكرا إذا كان على غير الطريقة التي شرعها الله و رسوله فهو منكر لأنه لم يتبع طريقة الرسول صلى الله عليه وسلم الشرعية التي رسمها حيث قال عليه الصلاة والسلام (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) رواه مسلم وأحمد وأبو عوانه . فجعل الرسول الناس على ثلاثة أقسام:

منهم من يستطيع أن يزيل المنكر بيده وهو صاحب السلطة ولي الأمر أو من وكل إليه الأمر من الهيئات والأمراء والقادة .وقسم ينكر المنكر بلسانه وهو من ليس له سلطه وعنده قدره على البيان .و قسم ينكر المنكر بقلبه وهو من ليس له سلطه و ليس عنده قدره على البيان . (فتاوى الأئمة في النوازل المدلهمة)

وقال الشيخ عبيد الجابري حفظه الله :

المسألة الثانية :كيف ينصح المسلم ولاة الأمور نقدم بين يدي هذه المسألة أمرين:

أولهما :تعريف النصيحة، فالنصيحة في اللغة مأخوذة من نصح الثوب أي أصلحه وخاطه فيشبه فعل الناصح مع المنصوح له بفعل من يصلح ثوبه ويسد خلله فالناصح يسد خللا في المنصوح وقيل مأخوذة من نصح العسل أو نصح العسل إذا صفاه من العوالق كالشمع وهنا وجه الشبه أن الناصح يحاول تصفية حال المنصوح برفق وفي الاصطلاح : إرادة الخير للمنصوح بما يصلح حاله هذا هو الأمر الأول الأمر الثاني : الذي يجب على كل مسلم معرفته وقبوله وعلى طلاب العلم خاصة الوقوف على السنة سواء كانت عبادة او معاملة فما وردت فيه سنة لا يسوغ للمسلم

أن يستعمل فيه العقل بل يجب الوقوف عند السنة حتى المعاملات مادامت السنة واردة فيها فلا يسوغ للمسلم أن يجانب السنة ويطلب العقل إذا الأمر الثاني هو وقوف عند السنة سواء أكانت في عبادة أو في معاملة لأن بعض الناس قد يقول هذه معاملات فالأصل في العبادة المنع إلا بنص والأصل في المعاملة الإباحة إلا بنص.

ولكن نقول: إذا ورد في المعاملة فهل يجوز تجاوزه ؟ .. يعني هذا تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم ومنها ضل من ضل ووقع شطط في معاملة ولولا الأمور من المسلمين لأن القوم غلبوا العقل على النقل هذا من قديم من عهد الخوارج بقي الآن محور المسألة وهو كيف ينصح ولولاة المسلمين ؟

أقول هذا الجانب أعني نصيحة ولولاة الأمور هل الأمر فيه متروك لأجتهادتنا وعقولنا أم تولى بيانه الشارع ؟

وإذا كان الشارع الحكيم قد تولى ذلك فما بيانه؟ وكيف ينصح المسلم ولولاة الأمور وفق الشرع؟

نقولك روى ابن أبي عاصم في السنة والإمام أحمد في مسنده وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: من كانت عنده نصيحة فلا يبدها علانية وليأخذ بيده وليخلو به فإن كان قد أدى الذي عليه"

فالحديث دليل على ثلاثة أمور:

أولاً: السرية التامة في المناصحة للحاكم حتى عن أقرب الناس إليه إن أمكن.
ثانياً: براءة الذمة بمجرد النصيحة على هذا الوجه الذي تضمنه الحديث.
ثالثاً: أنه لا تبعه على من لا يقدر على النصيحة للحاكم سرا لأنه لا تكلف نفس إلا وسعها، ولأن هذا الطريق هو ما جاء عن الله على لسان رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فلو رضي الله للعباد والبلاد غيره لجاء بيانه في الكتاب أو في صحيح السنة فكان لزاماً على كل طالب للحق والهدى الوقوف على هذا النص.
قال الإمام الشوكاني رحمه الله "ولكنه ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن يناصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده ويخلو به ويبذل له النصيحة ولا يذل سلطان الله، وقد قدمنا في أول كتاب السير هذا أنه لا يجوز الخروج على الأئمة وإن بلغوا في الظلم أي مبلغ ما أقاموا الصلاة ولم يظهر منهم الكفر البواح، والأحاديث الواردة في هذا المعنى متواترة ولكن على المأموم أن يطيع الإمام في طاعة الله ويعصيه في معصية الله فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق " اهـ

المسألة الثالثة: في في الشبهات التي يعرضها أهل الشطط، وهي كثيرة جداً، لكن

نقول: هكذا غلب الهوى والاجتهاد الخاطيء يرد الناس إلا من رحم الله سنة صحيحة صريحة ويركبون البدع ويكون الضلال.

فمن الشبهات إنكار أبي سعيد الخدري رضي الله عنه على أمير المدينة مروان بن الحكم حين قدم خطبة العيد على الصلاة قالوا فجذبه، وهذا إنكار علني، نقول: هذه القصة في صحيح مسلم وغيره، ولفظ الحديث: عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الأضحى ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة فإذا صلى صلاته وسلم قام فأقبل على الناس وهم جلوس في مصلاهم فإن كان له حاجة بيعت ذكره للناس أو كانت له حاجة بغير ذلك أمرهم بها وكان يقول تصدقوا تصدقوا تصدقوا وكان أكثر من يتصدق النساء ثم ينصرف فلم يزل كذلك حتى كان مروان بن الحكم فخرجت مخلصا مروان حتى أتينا المصلى فإذا كثير بن الصلت قد بنى منبرا من طين ولبن فإذا مروان ينادي عني يده كأنه يجرنني نحو المنبر وأنا أجره نحو الصلاة فلما رأيت ذلك منه قلت أين الابتداء بالصلاة؟ فقال لا يا أبا سعيد قد ترك ما تعلم قلت كلا والذي نفسي بيده لا تأتون بخير مما أعلم (ثلاث مرار ثم انصرف)

قلت: لاشك في صحة الحديث كما ترى، كما أنه لاشك في ظهور إنكار أبي سعيد على أمير المدينة مروان صنيعة في تقديم الخطبة على صلاة العيد، ولكن غفل القوم عن أمور في الحديث لو عقلوها لأراحتهم من تلك الشبهة، وهي:

أولا: ما معنى المخاصرة في قول أبي سعيد فخرجت مخلصا مروان؟ فالجواب: ما قاله ابن الأثير في النهاية (فخرج مخلصا مروان) المخاصرة: أن يأخذ الرجل بيد رجل آخر يتماشيان ويد كل واحد منهما عند خصر صاحبه" اهـ. ثانيا: أن عياض بن عبد الله بن سعد راوية أبي سعيد، قال: كما في إسناد مسلم عن أبي سعيد وهذا حكاية عن عياض لصنيع أبي سعيد مع مروان من قوله، أعني أن أبا سعيد حدثه تلك القصة.

ثالثا: اكتفى أبو سعيد بتنبيهه مروان إلى السنة وإنكاره عليه مخالفتها فقط، بل وصلى معه، ولم يتخذ من مخالفة مروان مجالا للتشهير والتهيب لعلمه أن ذلك مخالفة لسنة رسول الله عليه وعلى آله وسلم، أعني التشهير بنصح الولاية، ولأنه فهم من قول مروان كما جاء في بعض طرق الحديث (أن الناس لا يجلسون لنا) أنه- أي: مروان- فعل ذلك اجتهدا منه، ولعل ماسقنا يظهر لك أمرين:

أحدهما: اتفاق صنيع أبي سعيد في هذا الحديث مع حديث ابن أبي عاصم المتقدم. وثانيهما: أنه ليس من منهج السلف الإنكار على الولاية على المنابر ولا في المحافل العامة، بل مشافهة وفي سرية تامة.

الشبهة الثانية: أن المنكرات قد تجاوزت حدها وصارت علانية، وهذه الشبهة جوابها من وجهين:

أولهما: أن يقال هل عندكم سنة تقول: إذا ظهرت المنكرات يجب إظهار النصيحة والتشهير؟ فالجواب: أنه لا توجد سنة بذلك، بل السنة عامة بسرية النصيحة، وسوا كانت المنكرات ظاهرة أو خفية، كما في حديث ابن أبي عاصم المتقدم. ثانيا: أليس الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم يبلغ عن ربه؟ بلى، إذن فلا تتجاوزوا السنة إن كنتم منصفين، يجب أن تسعكم السنة، وإلا كنتم ضالين مضلين عن الهدى مجانبين للصواب بركوبكم القياس العقلي ووقعتم في نهج الخوارج. " اهـ (تنبيه ذوي العقول السليمة إلى فوائد مستنبطة من الستة الأصول العظيمة)

فاعلم أخي المسلم أن هذه هي الطريق الشرعي والطريقة الأثرية من هدي سلفنا الصالح في الإنكار على ولادة الأمر، فأسأل الله أن يوفق ولادة أمر المسلمين لما فيه نصرة الإسلام وعز المسلمين، وأسأله أن يحفظ جميع بلاد المسلمين أمنها وإيمانها ويكفيها شر أعدائها الغالين في الدين والجافين عنه من أهل الأهواء والبدع أجمعين.

وصلّى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم